صـــوتُ الثـــورَة

يا عمال كل البلدان، إتحدوا!

ناطقة بلسان المنظمة الماركسية ـ اللينينية للولايات المتحدة الأمريكية

usmlo.org

مشروع شومر سيلزم كافة العمال الحصول على بطاقات هوية مزودة بعملومات حيوية

لرفض إقتراح الحزب الديموقراطي إصلاح قوانين الهجرة الداعي لعسكرة الحدود

تقدم الحزب الديموقراطي يوم 28 أبريل بـ"إقتراح نظري لإصلاح قوانين الهجرة" أعده عضو مجلس الشيوخ عن نيويورك تشك شومر وزميليه زعيم الأغلبية في المجلس هاري رييد عن ولاية نيفادا وروبرت منينديزعن ولاية نيوجيرسي. يركز المقترح على زيادة عسكرة الحدود وإلزام كل العمال ببطاقات هوية مزودة بمعلومات حيوية تصدرها الحكومة الفدرالية. كما يجيز إيكال أمن الحدود للحرس الوطني وزيادة عدد عناصر حرس الحدود وجهاز أمن الهجرة والجمارك (ICE) ويلزم الشرطة المحلية وشرطة الولايات بالتعاون مع الأجهزة الفدرالية لترحيل المهاجرين.

أعلن أعضاء مجلس الشيوخ الثلاثة عن المقترح قبل أيام من التحركات الشعبية الحاشدة في الأول من مايو\آيار، والتي دعت إلى إنهاء حملات المداهمة والترحيل التي تقوم بها الحكومة وإلى إصلاح لقوانين الهجرة ينطلق من الدفاع عن حقوق المهاجرين وكافة العمال. ودانت هذه التحركات عسكرة الحدود وتجريم وإستهداف المهاجرين.

وكان الرئيس باراك أوباما قد عبر عن تأييده لمقترح شومر منذ الإعلان عنه في يونيو 2009 وهو ماكرره مؤخراً.

عسكرة الحدود

يقدم إقتراح شومر أمن الحدود على مسألة حقوق المهاجرين، وذلك من منطلق عسكري يعني التشديد على إنفاذ قوانين الهجرة وزيادة دور الشرطة والأجهزة الأمنية الأخرى، لامن منطلق إنساني يقوم على حماية القاطنين على جانبي الحدود. وهو ماتعبر عنه لغة الإقتراح سواءً لناحية زيادة "القواعد الأمامية لحرس الحدود" وإعطاء وزيرة الأمن الوطني "سلطة إرسال الحرس الوطني إلى الحدود عند الحاجة."

سيحصل جهاز حرس الحدود تحديداً على "زيادة عتاده التقني بما فيها إستخدام أجهزة وزارة الدفاع مثل الطائرات بدون طيار وأجهزة مراقبة فيديو يتم التحكم فيها عن بعد وأنظمة مراقبة محمولة" بالإضافة إلى زيادة كبيرة "لأجهزة الإستشعار المتطورة على طول الحدود" وكذلك للمروحيات وللعربات وللزوارق.

ويدعو الإقتراح كذلك إلى "زيادة أعداد مراكز حرس الحدود على طول الحدود الشمالية والجنوبية بشكل كبير." ويتضمن هذا المزيد من ضباط حرس الحدود وجهاز(ICE) والمزيد من التشديد على إنفاذ قوانين الهجرة في أماكن العمل، وهو مايعني المزيد من المداهمات، وكذلك زيادة العناصر المولجة بضبط الوثائق المزورة والعناصر الموكلة "بمكافحة المخدرات والتهريب" والتفتيش عن المهاجرين الغير شرعيين. وسيتم أيضاً زيادة عدد المنافذ الحدودية "الموصولة ببيانات بصمات الأصابع الفدرالية."

التتمة على الصفحة الثانية

سياسة الفصل العنصري جريمة من أريزونا إلى فلسطين

إنضمام شبكة الفلسطينين الأمريكيين إلى حملة مقاطعة ولاية أريزونا

بيان شبكة الفلسطينين الأمريكيين المؤرخ 14 مايو 2010

تنضم شبكة الفلسطينين الأمريكيين (USPCN) إلى مجموعات الحقوق المدنية والنقابات العمالية والحركات الشعبية في أنحاء البلاد في الدعوة إلى مقاطعة ولاية أريزونا رداً على تمرير القانون العنصري SB1070، والذي يستهدف ويجرم المجموعات المهاجرة الملونة، بعد المصادقة عليه مؤخراً من حاكمة الولاية جان برور. يمثل قانون SB1070 تشريعاً للإستهداف العنصري ويلزم الناس حمل وثائق تثبت ماهية إقامتهم في البلاد كمهاجرين. يشكل هذ ا القانون إعتداءً على المجموعات اللاتينية ومجموعات الأمريكيين الأصليين في أريزونا بالإضافة إلى كونه إعتداء على كل الحريصين على الكرامة البشرية والعدالة وحقوق العمال والمهاجرين.

نرى أن تمرير هذا القانون هو إعتداء على المكاسب التاريخية التي حققتها حركة الحقوق المدنية في الولايات المتحدة وتهديد لحقوقنا

التتمة على الصفحة الرابعة

بإختصار ستتم عسكرة الحدود على نحو تام وسيخضع القاطنين بجانبها أو عابريها لمراقبة الشرطة الدائمة. يؤكد سكان العديد من البلدات الحدودية الجنوبية أن كاميرات المراقبة وأجهزة الإستشعار التحت حمراء تستهدف القاطنين أكثر من إستهدافها لمهربي المخدرات والمتجارين بالبشر.

ويدعو الإقتراح أيضاً إلى "تشكيل قوة حدودية إحتياطية لمساعدة حرس الحدود على الكشف عن وإعتقال والحيلولة دون دخول كل من يحاول العبور بشكل غير قانوني أو تهريب البشر، بمن فيهم الإرهابيين والمهربين الذين يحاولون إدخال أسلحة دمار شامل أو مخدرات عبر الحدود خارج منافذ العبور القائمة." لابد من الإشارة إلى إنعدام سوابق ضبط "أسلحة دمار شامل" أو "إرهابيين" عبر الحدود الجنوبية، ولايزيد عدد من تم إعتقالهم عبر الحدود الشمالية بحجة دعمهم "لإرهابيين" الإثنين أو الثلاثة. الهدف من إستعمال هذه اللغة المساواة بين الهجرة والإرهاب وإثارة الخوف وتبرير العسكرة في وجه المعارضة الواسعة التي تواجهها.

وقد تعني هذه "القوة الإحتياطية" تجنيد عناصر من المرتزقة على شاكلة بلاك ووتر لإنفاذ قوانين الهجرة. لاتخفى على سكان البلدات الحدودية ممارسات المجموعة المعروفة بـ Minutemen وهي مجموعة مدنية أخذت على عاتقها "ضبط والقبض" على عابري الحدود. من المعروف أن هذه الجماعة تتلقى دعم الحكومة ويتم إستعمالها في الإعتداءات العنصرية التي تنفذها الحكومة. إن إقتراح شومر بإنشاء هذه "القوة الإحتياطية" يمثل تأييداً علنياً من الحكومة لبلاك ووتر والجماعات المشابهة ويوكل المدنيين مهمات الأمن وهو يعني المزيد من التحريض على الإعتداء على الجيران والعمال على أسس عنصرية.

بالإضافة إلى هذا سيتم تشكيل لجنة من الحزبين لتقديم توصيات بشأن "المزيد من الموارد والتقنيات والطاقات البشرية والبنى التحتية اللازمة لضمان المراقبة العملانية للحدود الشمالية والجنوبية خلال 12 شهراً." على أن يقوم الكونغرس بالتصويت على هذه التوصيات، سيستحيل بعدها على "السلطات المحلية وسلطات الولايات تطبيق قوانينها وعقوباتها" المتعلقة بشؤون الهجرة. قد يفهم هذا على أنه ردة فعل على قوانين شبيهة بقانون ولاية أريزونا SB1070. إلا أنه قد يستهدف القرارات التي إتخذتها عدة مدن لتوفير ملاذ آمن للمهاجرين للحيلولة دون إنفاذ قوانين الهجرة على يد الشرطة المحلية وشرطة الولايات وللحد من إحتمال التعرض لمداهمات فدرالية. أما "المراقبة العملانية" واللجوء إلى إستعمال الحرس الوطني ربما تعني التحضير لإستخدام الجيش في المناطق الحدودية.

إن هذه المقترحات ستعني المزيد من جرائم الحكومة إرهاب وترحيل المهاجرين بالإضافة إلى زرع بذور الفتنة في صفوف العمال.

المزيد من الترحيل

وفي سياق الإطار العسكري لمقترح شومر ذاته، وتحت عنوان "ضبط وإعتقال وترحيل" المهاجرين من دون وثائق إقامة أو ممن إنقضت صلاحية تأشيرات إقامتهم، يُقدم المهاجرون وكأنهم أعداء ينبغي ضبطهم وترحيلهم، مع التأكيد على سياسة "لاتتسامح بأي شكل كان في حالات دخول الولايات المتحدة للمرة الأولى ولمرات لاحقة بشكل غير قانوني." وعليه سيغدو الإشتراك بالبرنامج المعروف بـ "المجتمعات الآمنة" إلزامياً وهو يعني أن "كل المجرمين المحتجزين في سجون فدرالية ومحلية وتابعة للولايات سيتم التحقق من قانونية إقامتهم في البلاد وسيتم ترحيل المقيمين بشكل غير قانوني." يعرف هذا البرنامج من تم إعتقاله لا إدانته على أنه مجرم، هذا بالإضافة إلى إستهداف وإعتقال المهاجرين على إساس إرتكاب مخالفات بسيطة وإرتكابات لاعنفية مثل المخالفات المرورية. وسيلزم مقترح شومر التحقق من بصمات الأصابع وترحيل الغير موثقين. وبشكل مشابه لقانون ولاية أريزونا SB1070، ستغدو الإقامة من دون وثائق جنحة جنائية لامدنية كما هي الحال الآن. وستقوم وزارة الأمن الوطني "بالتحقيق مع والمباشرة بإجراءات ترحيل" كل من لايغادر بعد إنتهاء صلاحية تأشيرة إقامته. وسيلزم الأجانب بتزويد معلومات حيوية مثل بصمات أصابعهم وصورعينية طبقية.

وينص الإقتراح على زيادة عقوبات إنتهاكات قوانين الهجرة من دون التمييز بين العقوبات المفروضة على المجرمين والمتاجرين بالبشر وتلك المفروضة على القادمين بغرض البحث عن عمل. وستفرض غرامات كبيرة ومدد سجن طويلة على الأفراد الذين يتفادون نقاط التفتيش الحدودية أو يرفضون الإنصياع لأوامر مسؤولي حرس الحدود أو ممن يهربون البشر.

لايعرف الإقتراح تهريب البشر. ففي أريزونا مثلاً قد يعني هذا التنقل مع فرد من العائلة أو مع صديق لايحمل وثائق إقامة.

ستعني هذه السياسة المتشددة تجريم وحبس من لاتهمة لهم سوى العمل، في ظل الممارسات الحالية التي تفرق العائلات وترحل العمال بأعداد قياسية في غياب إجراءات رادعة لتهريب البشر. إن مفاعيل "سياسة اللاتسامح" هذه ليست بغريبة عن مدارسنا بإستهدافها الطلاب الأفارقة الأمريكيين واللاتينين وإنتهاء أعداد كبيرة منهم في السجن. يوسع إقتراح شومر ممارسة ضبط والتحكم بالسكان من المدرسة إلى المجتمع برمته، وسيزيد من سيطرة الأجهزة الفدرالية على السلطات الأمنية المحلية وتلك التابعة للولايات.

بطاقات الهوية المزودة بمعلومات حيوية

يخص إقتراح شومر إلزام كافة العمال إستصدار بطاقات هوية مزودة بعلومات حيوية عن حامليها بحيز واسع من النقاش. سيتوجب الإنتهاء من عسكرة الحدود في مدة عام وإستصدار بطاقات الهوية هذه في غضون 18 شهراً. وسيتم تحويل إدارة الضمان الإجتماعي (SSA) إلى وكالة شرطة تصدر بطاقات الهوية الجديدة على أساس أنها "ستحول دون وفود موجات جديدة من الهجرة الغير شرعية." إذاً الهدف من هذا هم الأفراد الساعين للحصول على عمل. والأحرى والأكثر إنسانية أن تقوم الولايات المتحدة بمعالجة أصل العلة، أي إنهاء إتفاقيات التجارة الغير عادلة التي فرضتها كالـ NAFTA والتي دمرت الزراعة وإنتاج الأغذية في بلدان مثل المكسيك وهايتي وإغتصبت مواردها الطبيعية وجوعت سكانها. تجبر الإمبريالية الأمريكية الناس على الهجرة ثم تجرمهم على هذا. لابد لإصلاح إنساني لقوانين الهجرة أن يدعو إلى وضع حدٍ للقمع وللسيطرة الإمبرياليتين التين تجبران الناس على الهجرة.

يتجلى عمل الـ SSA حالياً بالعمل على حصول الناس على معاشاتهم التقاعدية وحصول المعاقين على تأمينات الإعاقة من الحكومة. وبقيت ملفات وسجلات هذه الإدارة بعيدة عن متناول الشرطة. إلا أن الإقتراح الحالي سيضعها تحت إشراف وزارة الأمن الوطني وسيحولها إلى وكالة شرطة تصدر بطاقات الهوية الجديدة الممهورة إلكترونياً

بمقاييس تعريف حيوية كبصمات الأصابع. وستلزم الـ SSA كافة العمال تقديم وثائق تعريف مثل شهادات ميلاد مصدقة أو جوازات سفر للمواطنين، وبطاقات إقامة دائمة أو وثائق مشابهة لغير المواطنين. ستقوم الإدارة بالتحقق من أهلية المتقدمين الحصول على بطاقات الهوية الجديدة عن طريق أرقام الضمان الإجتماعي، وهو ماتقوم به الشركات الخاصة حالياً. وستوفر وزارة الأمن الوطني "مراكز تسجيل" في أنحاء البلاد لهذا الغرض تشرف عليها الحكومة الفدرالية.

وسيتوجب على أرباب العمل كذلك التسجل بما يعرف إختصاراً بـ BELIEVE، أي "نظام تسجيل المعلومات الشخصية الحيوية المخزنة محلياً والتحقق الإلكتروني من معلومات التوظيف." وفي غضون 5 سنوات ستغدو بطاقات الهوية الجديدة "المستند المقبول الوحيد لبيان أهلية المتقدم لشغل وظيفة بالعمل." عندها سيكون للحكومة الفدرالية السيطرة الكاملة على أماكن العمل وعلى آلية تحديد المؤهلين للتوظيف، أي حاملي بطاقات الهوية الجديدة. تدل التجربة على إستخدام الحكومة لـ "آليات التحقق من الهوية" لإطلاق العنان للمزيد من أفعالها الإعتباطية. من المعروف أن قوائم الممنوعين من الطيران الحكومية وقوائم تسجيل أرباب العمل المعروفة بـ everify تعتيريها الكثير من الأخطاء وتستخدم عادةً لإذلال الناس وترويعهم. وبالمثل، فقد أدى برنامج في ولاية ماساشوستس تطلب إثبات الجنسية من الراغبين بالحصول على الرعاية الطبية الحكومية إلى حرمان 10,000 مواطن من أهلية الحصول على المساعدة لعدم قدرتهم تقديم المستندات اللازمة. يستهدف برنامج BELIEVE المهاجرين كمرحلة أولى، إلا أنه يهدف إلى تمكين الحكومة من إلزام كل العمال الحصول على بطاقات الهوية الجديدة للتحكم بأهلية التوظف. فمن الجلي بأنه سيعُمد إلى إستخدامها لإستهداف النشطاء النقابيين والمدافعين عن حقوق العمال والمهاجرين وكذلك المعارضين للحكومة. سيسمح برنامج BELIEVE ممارسة رقابة أكبر للقوة العاملة وسيزيد في الوقت عينه من اللاأمن ومن ضبط العمال بأسلوب عسكري.

يبدو أن شومر يتوقع أن تواجه بطاقات الهوية الجديدة الوطنية معارضة جدية، ولذا يزعم بأنه "ستستعمل فقط لإثبات أهلية التوظيف القانونية، ولن يسمح بإستخدامها كدليل على الجنسية أو وضعية الهجرة القانونية." ويدعي أيضاً بأنه لن يسمح "بتخزين المعلومات الشخصية الحيوية" من بطاقات الهوية الجديدة "في أية قاعدة بيانات حكومية." لاتنطلي هذه الإدعاءات على كثيرين بالنظر إلى التجسس الواسع الذي قامت به الحكومة في السابق، والإختلاف الواضح بين "تخزين" المعلومات والإطلاع عليها!

يضاف إلى هذا إقتراح أن تعمل وزارة الدفاع الوطني مع الـ SSA ووزارة الخدمات الصحية والإنسانية "لإنشاء نظام تسجيلٍ للولادات والوفيات على مستوى البلاد يحول دون تزوير السجلات ويوحد إجراءات التعامل بين الولايات." قد يكون الهدف الغير المعلن لهذا النظام حرمان المواطنين من الجنسية. إذ يمنح الدستور الأمريكي المواطنة لكل المولودين على أراضي البلاد مما يزيد من صعوبة نزع الجنسية عن المواطنين بالولادة. أما بالنسبة للنظام المقترح، فالإحتمال قائم بأن يتم إستغلاله إعتباطياً لحرمان من لم يتمكن من التسجل أو من لم يتمكن من إبراز المستندات اللازمة من حق المواطنة. سيمثل هذا موتاً إجتماعياً يعني الحرمان من الفوائد الحكومية وحق التصويت وغيرها. ولذا يمكن أن يتوقع المرء كيف سيتم إستخدام "سياسة اللاتسامح" المقترحة لتجريم المهاجرين ولحرمان المواطنين من حقوقهم المدنية.

برنامج العامل الزائر والتسجيل الإجباري

يدعو إقتراح شومر إلى تطبيق برنامج العامل الزائر حتى وإن لم يسمه بالإسم. يتجلى هذا بمنح التأشيرات كمرحلة أولى للعمالة الماهرة فقط. وفي سبيل الإحتفاظ بالطلبة الأجانب المتخرجين من الجامعات الأمريكية، ستمنح بطاقة إقامة دائمة للطلبة الدوليين من حاملي الشهادات العليا في العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات ممن حصلوا على عرض عمل. وسيتم إلغاء الحصص المحددة على أساس بلد المواطنة لمنحها كما هي الحال الآن.

وفيما يتعلق بالعمالة الزراعية، ستمنح التغيرات المقترحة الحكومة سيطرة أوسع من خلال برنامج AgJOBS. وسيتم كذلك منح العمال الغير الزراعيين والغير موسميين، مثل المياومين وعمال المطاعم والخدمات الإجتماعية، تأشيرة مؤقتة تُعرف بـ H2C. سيتوجب على هولاء الحصول على عرض عمل لثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة، يتعين بعدها إما حصولهم على إقامة دائمة إن كانوا مؤهلين لهذا، أو ترحيلهم.

كما يستلزم الإقتراح الديموقراطي من كافة المهاجرين المقيمين حالياً في البلاد من دون وثائق إقامة ، أي مايعادل 10 – 12 مليون شخص، التسجل مع الحكومة. وسينطوي هذا على الإستحصال على بصمات الأصابع و"فحص تاريخ المتسجلين لدواعي أمنية،" وهو ماستسعى الحكومة إلى إستخدامه لتقرير المؤهلين نتيجة لهذا الفحص إعتباطياً. فكل من يحدد أنه "خطر على الأمن القومي" أو "على السلامة العامة" سيكون عرضة للترحيل. وسيُرحل كذلك كل من لم يتقدم للتسجل بشكل تلقائي. وستتم كذلك رفض طلبات وترحيل إولائك الذين إرتكبوا إما جنايات تصل عقوبات حبسها إلى عام أو ثلاث جنح (بما فيها الإنتهاكات البسيطة مثل المخالفات المرورية). هذا مع العلم بأن أعداداً كبيرة ممن تم إحتجازهم خلال المداهمات الواسعة في السنوات القليلة الماضية، وتهمتهم العمل فحسب، قد إجبروا على الإقرار بإرتكاب جنايات وإلا كانوا تعرضوا للحجز إلى أجل غير مسمى. وكل هؤلاء سيكونون عرضة للترحيل إن أقدموا على التسجل. وعليه سيكون مصير الملايين الترحيل سواءً تسجلوا أم لا، وسيتم تفريق ملايين إضافية من عائلاتهم. هذا ليس بالتسوية القانونية التي يطالب بها الملايين من العمال في طول البلاد وعرضها، والتي عبرت عنها تظاهرات الأول من مايوآيار وتحركات الحادي والعشرين من مارس في العاصمة واشنطن و سواها من التحركات المتواصلة الآن.

تدل التجربة بشأن "المجتمعات الآمنة" و"برنامج الأجنبي المجرم،" والمعروف بـ CAP، إلى أن غالبية المرحلين لاتهمة لهم سوى العمل أو ربما إرتكابات ثانوية تعالج بإصدار مخالفات لاغير. يساهم هؤلاء العمال في خير وإنتاجية المجتمع ولهم حقوق كونهم بشر وعمال، إلا أن مايلقونه هو وصمهم بأنهم "خطر على السلامة العامة." يتيح التسجل الإجباري وبطاقات الهوية المزودة بمعلومات شخصية حيوية للحكومة بإحكام سيطرتها على القوى العاملة وتدمير أرزاق وحياة المهاجرين والطبقة العاملة. ستزعم الحكومة بأنها أتاحت الفرصة لكل من رغب بتسوية وضعه في البلاد "بشكل عادل،" في حين لاينطوي الواقع إلا على المزيد من العسكرة المنهجية لكل مناحي الحياة. سيكون على كافة العمال التسجل وأخذ بصمات أصابعهم والتسليم بماتطلبه الحكومة بشكل يشابه إلزام كافة الذكور ممن بلغوا الثامنة عشرة بالتسجل للخدمة العسكرية.

لايوفر الإقتراح الديموقراطي أية حلول لمشاكل الهجرة. إنه ببساطة حل عسكري لمشكلة إجتماعية وإقتصادية سيفاقم من حدة الظروف التي يعاني منها الناس. ويتفادى معالجة جذور المشكلة مثل الإستغلال الذي تمارسه الإمبريالية الأمريكية بحق شعوب المكسيك وأمريكا اللاتينية وباقي شعوب المعمورة. ولايقوم على مقاربة إنسانية للمشكلة

تعترف بحقوق المهاجرين وكل العمال وتعمل على ضمانها. هذا هو أساس المجتمع الحديث ومطلب الشعوب هنا وفي الخارج. توجب حقوق المهاجرين والعمال إنهاء المداهمات والترحيل ووضع حدٍ للإستهداف العنصري ولتجريم العمال اللذين تمارسهما الحكومة.

من أريزونا إلى فلسطين - تتمة الصفحة الأولى

المدنية الجماعية. لقد نلنا نصيبنا، كعرب وكمسلمين، حقنا من الإستهداف العنصري تحت شعار "الأمن." وخبرنا أيضاً كفلسطينيين وكشعوب أصلية السياسات العنصرية التي إنتهجها نظام الإستيطان الإستعماري في محاولة لتطهيرنا عرقياً من أرضنا. لافرق إن تمت ممارسة الإستهداف العنصري والسياسات العنصرية المشابهة في فينكس ونيويورك وإلباسو في الولايات المتحدة أو في القدس وحيفا والناصرة في فلسطين. نشجب هذه الممارسات بشكل قاطع. سيواصل الفلسطينيون الأمريكيون بلاكلل مافعلوه في الماضي من مساندة المجوعات الوطنية المضطهدة وإخوتنا وأخواتنا في حركة حقوق المهاجرين في إطار التضامن بمواجهة العنصرية وكافة أشكال الظلم.

تطالب منظمتنا بإنهاء الإستهداف العنصري وكافة السياسات العنصرية، بما فيها تلك المعادية للعرب وللمسلمين والتي تم وضعها ونتفيذها بحجة "الأمن القومي؛"

ونطالب كذلك بوضع حدٍ للمداهمات وللترحيل والسياسات والممارسات الأخرى التي تجرم الجاليات المهاجرة؛

وندعو إلى حلٍ عادلٍ لمطالب كل المهاجرين الساعين للعدالة ولتسوية أوضاعهم القانونية؛

ونعلن أخيراً إلتزامنا بمقاطعة أريزونا إلى حين إبطال هذا القانون وبالمشاركة في حملات التوعية الداعمة لهذه المقاطعة والداعية إلى إسقاط القانون SB1070. ندعو الإخوة والأخوات العرب والمسلمين إلى الإنضمام إلى الحملة الوطنية المعارضة للقانون SB1070 ولمحاولات الهيئات التشريعية في ولايات أخرى تطبيق ممارسات عنصرية مشابهة.

سياسة الفصل العنصري جريمة من أريزونا إلى فلسطين!